

(١)

**واجبنا تجاه المنافع المشتركة والأماكن والمرافق العامة**

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم على لسان سيدنا شعيب (عليه السلام): **{إِنْ أَرِيدُ إِلَّا إِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ}**، ويقول سبحانه: **{وَلَا تُمْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}**، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبيانا محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل وسل وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن واجبنا تجاه المنافع المشتركة والأماكن والمرافق العامة عظيم، ومسئوليتنا نحوها كبيرة؛ ذلك أن حق الانتفاع بها ليس ملكا لأحد بعينه، فهي إما ملك لمجموعة من الأفراد كالمนาفع المشتركة في المبني الواحد الذي يضم مجموعة من الوحدات السكنية وعددا من الأسر، أو كالمسقى الزراعي الذي هو ملك عام ينتفع به عدد من الزراع، وإما هي ملك للمجتمع كله، كالحدائق العامة والمماشي العامة والطرق العامة والمرافق العامة ونحو ذلك، فيجب علينا أن نحافظ عليها جميئا؛ لأنها لنا جميا.

ولا شك أن الحفاظ على المنافع المشتركة، والأماكن والمرافق العامة واجب شرعاً ووطنياً وإنسانياً، فينبغي أن نستخدمها على وجه لا ضرر فيه ولا ضرار، حيث يقول الحق سبحانه: **{وَاصْلِحْ وَلَا تَتَبَعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ}**، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): **(لَا صَرَرَ وَلَا ضَرَارَ)**. وبذلك يتحقق التعاون بين أبناء المجتمع على الخير والنفع العام، حيث يقول تعالى: **{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْمِ وَالْغُدُوَانِ}**.

ولا يقف هذا الواجب عند حدود الحفاظ على المنافع العامة فحسب، بل يمتد إلى العمل على تسيتها، والإسهام في تطويرها، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): **(سَبَعُ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ وَهُوَ فِي قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: مَنْ عَلِمَ أَوْ كَرَى نَهْرًا، أَوْ حَفَرَ بَرْأًا، أَوْ غَرَسَ نَخْلًا، أَوْ بَنَى مَسْجِدًا، أَوْ وَرَّتْ مَصْحَفًا، أَوْ تَرَكَ ولَدًا يَسْتَغْفِرُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ)**، فمعنى قوله

(٢)

(صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (كَرَى نَهْرًا أَيْ: وَسَعَهُ، وَيَقَاسُ عَلَى ذَلِكَ كُلُّ مَجْرِيٍّ مَاءً)، فَوَاجَبَنَا أَنْ نَطْهُرَهُ وَأَنْ نُوسِعَهُ، لَا أَنْ نَعْتَدِيهُ عَلَيْهِ وَلَا أَنْ نَضْيِقَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي أَمْرِ الطَّرِيقِ الْعَامِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ نَحْفَظَ عَلَيْهِ، لَا أَنْ نَعْتَدِيهُ أَوْ نَضْيِقَهُ عَلَى الْمَارِّةِ أَوْ نَلْقِي عَلَيْهِ الْمُخْلَفَاتِ وَنَحْوُهَا.

كَمَا أَنَّ مِنْ وَاجِبَنَا نَحْوَ الْمَنَافِعِ الْمُشَتَّرَكَةِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْمَرَاقِقِ الْعَامَةِ أَنْ يَحْثُثَ بَعْضُنَا بَعْضًا عَلَى الْحَفَاظِ عَلَيْهَا وَتَنْمِيَتِهَا، امْتِنَالًا لِقَوْلِ نَبِيِّنَا (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِنَّ الدَّالَّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلٌ)، وَأَنْ نَحْذَرَ مِنِ الْاعْتِدَاءِ عَلَيْهَا أَوْ تَعْطِيلِهَا أَوْ إِفْسَادِهَا بِأَيِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ الْإِفْسَادِ، حَيْثُ يَقُولُ الْحَقُّ سَبْحَانَهُ: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}، وَيَقُولُ تَعَالَى: {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ}.

وَنَؤْكِدُ أَنَّ جَمِيعَ الْمَنَافِعِ الْمُشَتَّرَكَةِ وَالْأَمَاكِنِ الْعَامَةِ كَالْمُؤْسَسَاتِ، وَالْمَدَارِسِ، وَالْمَسْتَشْفَياتِ، وَالطَّرِيقِ، وَوَسَائِلِ الْمَوَاصِلَاتِ وَغَيْرِهَا أَمَانَةٌ فِي أَعْنَاقِ الْمُجَمَّعِ بِأَسْرِهِ سَنْحَاسِبٌ عَلَيْهَا جَمِيعًا، فَلَا يَجُوزُ الْعَبْثُ بِهَا، أَوْ إِتَالْفُهَا بِأَيِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ الْإِلَاتِلَافِ أَوِ الْإِفْسَادِ أَوِ سَوءِ الْاِسْتِخْدَامِ، حَيْثُ يَقُولُ الْحَقُّ سَبْحَانَهُ: {بِأَيْمَانِهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، وَيَقُولُ سَبْحَانَهُ: {فَلَيُؤْدَدَ الَّذِي أَوْتَمَنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَقَرَّبْ إِلَيْهِ رَبُّهُ}.

\*\*\*

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٌ (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ أَجْمَعِينَ.

لَا شَكَّ أَنَّ الْحَفَاظَ عَلَى الْمَنَافِعِ الْمُشَتَّرَكَةِ، وَالْأَمَاكِنِ وَالْمَرَاقِقِ الْعَامَةِ، وَإِصْلَاحَهَا وَتَنْمِيَتِهَا مِنْ سَبِيلِ الْخَيْرِ، وَطَرِيقِ الْفَلَاحِ؛ فَقَدْ جَعَلَ نَبِيِّنَا (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَفَ الأَذَى مِنْ شَعْبِ الإِيمَانِ، وَإِحدَى أَنْوَاعِ الصَّدَقَاتِ، وَمِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، حَيْثُ يَقُولُ

(٣)

(صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِلَيْمَانُ يَضْعُفُ وَسَبْعُونَ أَوْ بَضْعُ وَسَبْعُونَ شَعْبَةً، فَاقْفَصُلُّهَا قَوْلُ: نَاهِيَ اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِنْتَاطَةُ الْأَذْيَى عَنِ الطَّرِيقِ)، ويقول (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَدَيْدِهِ)، ويقول (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الْجَهَةِ فِي شَجَرَةِ قَطْعَهَا مِنْ ظَهْرِ الطَّرِيقِ، كَانَتْ تُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ)، ويقول (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (تَكُفُّ شَرْكَ عَنِ النَّاسِ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ يُسْكَ عَلَى نَفْسِكَ)، وليس هذا فحسب، بل علينا أن نتحلى في الأماكن العامة بكل القيم الإنسانية الراقية.

ونؤكد أن الإسلام أعلى من شأن النفع العام، وقدمه على النفع الخاص؛ تخلصا للنفس البشرية من شرور الأنانية المقيمة، وإذكاء لروح التكافل والتعاون وأسس العيش المشترك بين أبناء المجتمع، ووضع من الضوابط والسياجات الحصينة ما يحمي مصالح المجتمع العامة ويضمن الحفاظ على استقراره وسلامته وأمنه وأمانه العام والمجتمعي، ولا يتأنى ذلك إلا بروح المسؤولية الجماعية تجاه الوطن ومصالحه، وتقديم الأعم نفعا على ما هو قاصر النفع أو محدود النفع.

اللهم اجعلنا من المصلحين

واحفظ مصرنا وارفع رايتها في العالمين